ASJP Algerian Scientific Journal Platform
مجلة دفاتر مخبر الشعرية الجزائرية
ISSN : 1112-9727 EISSN : 2676-1661
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/459

المجلد: 10، العدد: 01 (2025) ص : 68 - 77

الملامح التداولية في الكتابات النحوية الأندلسية
الحلل في إصلاح الخلل لابن السيد(521هـ)أنموذجا

Pragmatic features in Andalusian grammatical writings Al-Halal fi Islah al-Khalal by Ibn al-Sayyid (521 AH) as a model

محمد زهار *

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)

البريد الالكتروني mohammed.zehar@univ-msila.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2025/03/05
تاريخ القبول:
2025/04/26
تاريخ النشر:
2025/06/02

الكلمات المفتاحية:
- ✓ التداولية
- ✓ النحو
- ✓ ابن سيده

الملخص:

تجمع الدراسات اللسانية المعاصرة على أن المقاربة التداولية جاءت بغرض سد الاختلالات التي تعرضت لها الرؤية البنيوية، حيث قفز التحليل اللساني من التركيز على بنية اللغة إلى الوقوف عند أهميتها أثناء العملية التواصلية، الاستعمالية، لكن لمّا كان الدرس النحوي يروم إلى المعيارية لصيانتها من اللحن فقد تقاطع هذا الملمح العلمي الرائد مع ما أنتجته بحوث اللسانيات التداولية الغربية، كالاهتمام بالقصدية، ودور السياق في تحديد المعاني، والدلالات، تلك الأبعاد المعرفية يلمسها الدارس للتراث النحوي رابطا بين بنية التركيب، ومعانيه مع دور المتكلم بالمخاطب، ومحتوى الكلام لذلك تسعى هذه المحاولة لتحليل بعض المقولات، والمفاهيم النحوية في مدونة نحوية أندلسية لصاحبها ابن السيد البطليوسي الموسومة الحلل في إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل في ضوء ما يطرحه الدرس التداولي من مباحث لغوية، كمظاهر التأويل، والاستغناء، والقصدية التي أنتجتها المقاربة التداولية الغربية .

Article info

Received
05/03/2025
Accepted
26/04/2025
Published
02/06/2025

Keywords:
- ✓ *Pragmatic*
- ✓ *grammatical*
- ✓ *Ibn al-Sayyid*

Abstract :

linguistic studies agree that the pragmatic approach came with the aim of filling the imbalances that the structural vision was exposed as linguistic analysis jumped from focusing on the structure of the language to standing at the importance of language during the communicative process and usage. Since the grammatical study in the heritage works tended towards the standardization, this vision intersected with what was produced by Western pragmatic research, such as interest in intentionality, the role of context in determining .

* محمد زهار

1. مقدمة

إن المناهج اللسانية الحديثة قد أعطت للغة العديد من التصورات من خلال التحليل والتوصيف،والاستعمال ،والإفادة من الكلام،للوصول إلى مقاصد المتكلمين، وما تخفيه أقوالهم، وبذلك فلا يستطيع منتج اللغة أن يفهم مضمونها في غياب السياقات والأحوال المقامية أثناء الإنتاج اللغوي.فبعد ما كانت اللسانيات البنيوية متزعمة الحقل المعرفي ردحا من الزمن مرتكزة على دراسة الكلمة والجملة مركزة مشروعها اللساني على البناء التركيبي، ومبعدة الجوانب الدلالية جاء التيار التداولي ليسد الاختلالات التي عرفها البعد البنيوي، والخروج بالبحث اللغوي من الحيز الشكلي الضيق الذي لا تقبله الفطرة البشرية إلى مجال التوظيف، والاستعمال من مبدأ أن اللغة إنما هي تبليغ، وتواصل بين الأفراد مراعية أهمية السياق في العملية التخاطبية، وما يحدثه من تفاعل بين المتكلمين بهذه الرؤية المعرفية تجاوز التركيب اللغوي بالمنظور التداولي الجانب الشكلي الذي تحدده المعطيات، والقوانين النحوية الذي كان ينظر للخطاب على أنه مجرد نصوص بل أمسى كيانا له دوره في الوقت المعيّن من متكلم معيّن، ومخاطب معين، وزمن معيّن، وسياق معين أيضا، وهو المنظور المنهجي للدرس النحوي منذ مراحله الأولى، فكانت صناعة القوالب للاستعمال ،وكذا للتواصل بغية تحقيق مقولة يحسن السكوت عليه.

إن العلاقات النحوية من خلال استثمار السياقات هي الكفيلة بمعالجة الإنتاج التلفظي ضمن مواقف معينة اجتماعية، وبذلك أصبح البعد التداولي جزءا لا يتجزأ من التعامل النفسي، والاجتماعي، وغايتها أنها تسعى للوقوف أمام كل الأسباب التي تسهم في فشل المعالجة الملفوظية دون العودة إلى مبدأ السياق . (نجعوم، البعد التداولي، 2000، صفحة 746)

2-التداولية ،المفهوم و المصطلح:

تجدر الإشارة إلى أن المتأمل في مفهوم التداولية في العالم العربي سيستشف أن المفهوم عرف ترجمات متعددة إذ يترجم مصطلح Pragmatique بعدة مقابلات في العربية، "فهناك الذرائعية، والتداولية، والبراكماتية، والوظيفية، والاستعمالية، والتخاطبية، والنفعية والتبادلية... لكن أقرب مصطلح، في منظورنا هو مصطلح التداولية؛ لأنه توظيفه شائع بين الدارسين في ميدان اللغة، واللسانيات من جهة؛ ولأنه يحيل على التفاعل، والحوار، والتخاطب، والتواصل، والتداول بين الأطراف المتلفظة من جهة أخرى.وفي المقابل هناك من ترجم pragmatique بـــ" التداوليات؛ إذ يعود بداية مفهومه إلى الباحث المغربي طه عبد الرحمان في كتابه الموسوم" في أصول الحوار و تجديد علم الكلام"؛ إذ يقول في هذا المقام: " وقد وقع اختيارنا منذ 1970 على مصطلح التداوليات مقابلا للمصطلح الغربي(براغماتيقا) لأنه يعطي المطلوب حقه، باعتبار دلالته على معنيين:

الاستعمال والتفاعل معا، ولقي منذ ذلك الحين قبولا من لدن الدارسين الذين أخذوا يدرجونه في أبحاثهم (جميل، التداولية و تحليل الخطاب ، 2015، صفحة 5). وتبعا لذلك، يعد طه عبد الرحمان هو صاحب مصطلح التداوليات منذ 1970، ويمكن تفسير ذلك؛ من خلال دلالة المصطلح على معنيين؛ إذ إنه يعبر عن التواصل بين المتخاطبين، والتفاعل فيما بينهم وهذا ما يرتبط ارتباطا وثيقا، ومباشرا بالممارسات التراثية، ولا أدل على ذلك ما نجده في كتب البلاغيين القدامى: كالجاحظ، والجرجاني والسكاكي...الخ؛ فالجاحظ قد تحدث عن المتلقي، ثم دعا إلى ضرورة الاهتمام به؛ من خلال النظر إلى ظروفه، ووضعيته في المقام التخاطبي.ومنه نلاحظ أن مصطلح "التداولية" قد ارتبط باتجاهين مختلفين:

الأول: يهتم بالجانب الاستعمالي للغة في السياقات المختلفة فيحاول تجاوز الطرح المتوارث للبنية اللغوية، من أجل الكشف عن الوظيفة العملية للغة. الثاني: منطلقه فلسفي، يحاول بحث القضايا المعرفية من خلال آثارها العملية. (جميل، التداولية و تحليل الخطاب 2015، صفحة 6).

لقد جاءت التداولية لحل الإشكالات التي تعرفها لسانية النظام، لأن البنية لم تعد كافية لتفسير، وفهم اللغة، ومستعملي هذه اللغة لذلك انكبت التداولية على دراسة استعمال اللغة، فإذا كان التركيب يهتم بالبنية التركيبية، والعلاقات بينها، وكان علم الدلالة يعالج علاقة الألفاظ بالواقع أو بالأحرى علاقة الألفاظ بالعالم الخارجي؛ فإن مصطلح التداولية تعددت تعريفاته وإن كانت جميعها تصب في دراسة اللغة في الاستعمال. ومجمل القول فإن التداولية اتجاه لساني يدرس اللغة في حالة الاستعمال؛ إذ إنها تجري بين المتخاطبين في سياقات، ومقامات تواصلية مختلفة، مع البحث عن العوامل التي تجعل من " الخطاب" رسالة تواصلية "واضحة"، و"ناجحة"، والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية.

3-النحو العربي بين النزعة المعيارية و الملمح الاستعمالي :

يقوم الدرس التداولي على مبدأ الفلسفة البراغماتية،والثقافة الأنجلو سكسونية لذلك جاء هذا الطرح التداولي للوقوف عند الاختلالات التي واجهت الرؤية التوليدية التحويلية عند تشومسكي حين أولى، وأعطى عناية كبيرة للتركيب مهملا الدلالة، مما فسح المجال أمام المشتغلين أمثال أوستين، وطلبته لطرح العديد من التساؤلات حول دور السياقات، والمقامات، والظروف الاجتماعية والنفسية، والثقافية التي تحكم الخطاب حتى تسهم في إنجاح العملية التواصلية، وفي هذا المعنى يصادفنا قول الباحث بن عثمان مبينا ومعرفا التداولية بقوله:

"...فهي اتجاه في الدراسات اللسانية تعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، ويستتبع هذا التفاعل دراسة كل المعطيات اللغوية والخطابية المتعلقة باللفظ، وبخاصة المضامين، والمدلولات التي يولدها الاستعمال في السياق." (ط.عثمان، البراغماتية و علم التراكيب، 1986، صفحة 125).

لقد تجاوز النحاة نظرتهم لبنية اللغة على أنها مجموعة من القوالب الصناعية إلى الاهتمام بالقصد، والإفهام، ونلمس ذلك في ثنايا مقولاتهم، وتفسيرهم للمعاني البلاغية، فقد ربطوا النحو بالدلالة، وكذا الأغراض البلاغية متجاوزين مفهوم النحو على أنه طريقة سمت العرب في كلامها (جني، الخصائص، 1986، صفحة 34) ، من هذا المفهوم فقد حددوا التصورات المفاهيمية المتعلقة بعلاقة النحو بالدلالة من جهة، وبالبلاغة من جهة أخرى نلمس ذلك في مشروع البلاغيين أمثال السكاكي، والزمخشري، والجرجاجي في ما يعرف بنظرية النظم.

إن مفهوم اللغة من منظور النحويين، والبلاغيين مبني على الإفادة، ويرتبط ذلك بالأداء الفعلي للغة، وهذا ما تجسّد في تعريف ابن خلدون للغة حين وصف اللغة فقال:

"واعلم أن اللغة في المتعارف عليه هي عبارة المتكلم عن مقصوده،و تلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام " (خلدون، المقدمة ، 2003، صفحة 565) من هنا يمكن القول:

إن علماء العرب الأوائل تفطنوا إلى أن اللغة سابقة للعلوم اللغوية التي جاءت إما لصيانة اللسان من الخطأ،أو لفهم نصوص التنزيل على الوجه الصحيح، وأن الاستعمال الفعلي للغة هو المشروع المعرفي التي بنيت عليه المباحث النحوية، والبلاغية (م.الصبيحي، اللسانيات التداولية 1979، صفحة 39). الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالدلالة ،ففهم المعنى يتطلب من الدارسين الوقوف عند الدلالة اللغوية للملفوظات اللغوية وعلاقتها بمختلف السياقات، والمقامات التي تسهم في الوصول إلى القصد. (ا.صحراوي، اللسانيات التداولية، 2007، صفحة 16)

فربط البنية التركيبية -بهذا المعنى -بالمواقف الاستعمالية أمر ضروري في تحديد المعنى المقصود. (ح.اسماعيل، التداوليات 2014، صفحة 3)

وأيضا من مفاهيم المقاربة التداولية أنها تولي اهتماما كبيرا لمبدأ التأويل،والعرف الاجتماعي للغة، واستحضار الشروط التي تجعل من المنجز الكلامي مناسبا للموقف لضمان نجاح العملية التخاطبية (حمام، الملامح التداولية في النحو العربي ، 2014، صفحة 94؛ ادريس) وهذا التعامل اللغوي يمثل جزء من التعامل الاجتماعي، والسعي لمعرفة أسباب فشل العملية التواصلية في غياب دور الموقف الخطابي (ز.بوخيار، ملامح التداولية 2020، صفحة 748).

ولقد بنى علماؤنا الأوائل مشروعهم النحوي على مبدأ الإفهام، والتبليغ حيث ارتبطت قوانينه ارتبطا وثيقا بمقاصد، وأغراض المتكلمين والمتتبع للمقولات النحوية المبثوثة في مصنفاتهم يلمس ذلك البعد الوظيفي للقواعد. (م.ادريس، البعد التداولي 2004، صفحة 245) فقد جعل سيبويه مثلا مدار تقديم المفعول على الفاعل هو الاهتمام والعناية قائلا : "وإنّ قدمت المفعول، وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول, وذلك قوله :

"ضرب زيدا عبدُ الله ، كأنّك إنما أردت تأخير ما أردت به مقدماً, ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرا ً، وهو عربي جيد كثير كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، و هم ببيانه أعنى، و إن كان جميعا يهمّانهم، ويعنيانهم" (سيبويه، الكتاب، 1977، الصفحات 14.15/1(15-14/1، فالمستخدم للغة إذ يهمّه بالدرجة الأولى الإفادة والإفهام ،و توصيل الدلالة للمتلقي ،وهذا ما نستنبطه من خلال قراءتنا للنص .

من هنا يمكن القول إن النحاة الأوائل قد تفطنوا إلى أن غاية علم النحو تتجاوز صيانة اللغة، فهو مستوى متكون من طبيعة اللغة غايتها ربط تلك القوانين بالمعارف اللغوية الأخرى، وهو التصور الذي ساير المشروع النحوي منذ نشأته عبر مساره التاريخي، أي تجاوز فكرة المعيارية التي يخضع لها الاستعمال اللغوي إلى الأبعاد التقريرية، و التبليغية، والإخبارية، ووضع اللغة في حالتها الاستعمالية .فتداولية النحو نقصد من ورائه توظيف، ولا سيما استعمال اللغة قبل خضوعها للقوانين التقعيدية، فالقواعد شكلية تعبّر على الاستعمال العفوي الفصيح من منطلق أن العربي لم يكن بحاجة لتلك القواعد التي تصون اللغة من اللحن حتى مرحلة فساد اللسان جراء اختلاط العرب بغيرهم، لذلك فمفاد القول أن النحو قد بني على تشكيل المعاني، وكيفية توصيلها، وإفهامها الآخرين في إطار مقامي محدد يتجاوز وصف التركيب الجملي المصون بالقواعد إلى المستوى الأدائي بالإشارة إلى الإحالات على المتكلم، والمخاطب . (إيكو و كر، 2000، صفحة 175) فالمستخدم للغة عليه أن يراعي المواقف الثقافية، والاجتماعية، والتجارب، وهي كلها عناصر مكملة، وآنية في الإنجاز اللغوي. (م.فيصل، التداولية في النحو العربي، 2006، صفحة 37)

بعد هذه المقدمة التوصيفية، سنحاول استنطاق بعض المقولات النحوية، والمفاهيم المعرفية الواردة في المدونة النحوية في ضوء الملمح اللساني التداولي، معززين ذلك،و مستشهدين بما أورده معاصره السهيلي في نتائج الفكر .

3-التعريف بالمؤلف ،والكتاب :

يدخل كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (خاقان، د.ت، صفحة 193) في دائرة اهتمام الباحثين في مجال الدراسات اللسانية والنقدية، والأسلوبية للغة العربية بشكل خاص والباحثين في التخصصات قريبة الصلة بوجه عام حيث يعدّ من أهم الشروحات النحوية التي وصلت إلينا،و تجمع كتب الرواة على أن كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل يقع في 420 صفحة حيث تكفل بتحقيقه سعيد عبد الكريم سعودي بطبعة منشورات وزارة الثقافة العراقية ضمن سلسلة كتب التراث عام 1971. والمدونة لطيفة الحجم قيّمة المباحث حيث يعبر عنوانه عن غاية تأليف، و في هذا المقام يقول صاحبه:

"...أما بعد فإنك سألتني إيضاح معاني أبيات كتاب الجمل، وهو لعمري كتاب قد أنجد،وأغار،وطار في الآفاق كل مطار،وواضعه قد نزع فيه المنزع الجميل " (البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل، 1977، صفحة 37.) وقد عمد المصنف إلى اختيار ما وقع فيه الزجاجي من خلل مبينا مواضع الضعف في التقديم للمسألة النحوية ليكون موافقا لما أجمع عليه أهل اللغة، واستقر عليه الجمهور، و قد يعمد

للتفصيل في ما أوجزه الزجاجي مخالفا للمقصود، من رؤية تداولية ترتكز على البراهين، والحجج، والحوار التي حفل بها الكتاب (البطليوسي، إصلاح الخلل، 1977، الصفحات 66-85-109-120-220.) . والمدونة أيضا وثيقة الصلة بالبلاغة اللغوية والأدب العربي، والشعر والنثر، وأيضا لها صلة بأصول النقد النحوي، إلى جانب فنون أدبية أخرى، و معارف فلسفية، وفلكية أيضا .ومن خلال هذا المصنف يتبيّن لنا شخصية ابن السيد على أنها قوية في التخريج النحوي، واستثمار العلل، وتوظيف القياس فإذا اكتفى الأوائل بالرواية، فقد تجاوز المصنف هذا الحدّ إلى التحليل المنطقي بأبعاده التداولية لمختلف مسائل النحو .

4-الملمح التداولي في المقولات النحوية من خلال إصلاح الخلل

لقد تبيّن لعلماء النحو الأوائل ومنهم ابن السيد أن الدلالات، والمعاني التي تكتسيها الحروف تخضع بطبيعة اللغة لمختلف المواقف والسياقات الكلامية التي ينتجها المتكلمون، ولا يتحدد معنى الحرف إلا من خلال قراءة السياق الذي يرد فيه، وهو عنصر مهم في المقاربة التداولية التي بنت مشروعها الفكري على مبدأ مقتضى الحال لإفهام السامع، وتفهيمه المراد على هذا المنحى جاء مشروع الكتاب الذي بين أيدينا حيث يذكر المصنف المسألة النحوية كما جاءت في كتاب الجمل ،ثم يعقب عليها بالحجج، والبراهين المنطقية ليوضح للمتلقي مواطن الخلل الذي لحق بالمسألة النحوية، ويبيّن له المقصود الصحيح من المسألة، وما يؤديه الحرف من مقصد نحوي وبعد بلاغي داخل مختلف السياقات، والمواقف الخطابية مع ذكر الشواهد الشعرية، والنثرية التي تؤيد زعمه محققا، وموثقا روايته

لقد أجمع الرواة الأوائل على إن كتاب إصلاح الخلل قد اشتمل على العديد من القضايا اللسانية المعاصرة منها على سبيل المثال إشارته إلى لسانيات الجملة، والنص، واللسانيات الاستعمالية من خلال الأبواب التي أدرجها في الكتاب. والقارئ المدقق يستنبط العديد من المقولات النحوية التي تشير إلى مختلف هذه العلوم مراعيا فيها صاحبها قوانين الخطاب الخارجة عن نظام اللغة،كالاستعمال وإعلام المخاطب إزاء ما يحمله الخطاب،كما اهتم بوجهة الكلام التي قد يجهلها المتلقي،و قد ذكر ذلك ،إبراهيم صالح في كتابه بحوث و دراسات في اللسانيات (إ.صالح، 2007، صفحة 127)

إن ابن السيد كغيره من النحاة الأوائل قد أدرك بفكره الثاقب دور الحقائق الاجتماعية والثقافية للغة حيث استوفى أهم مرتكزات الخطاب، وخاصيته التواصلية بكل أبعاده السالفة الذكر، وتفطن مؤكدا أن وظيفة اللغة في جوهرها إنما هي التعبير عن المقاصد، ومختلف الأغراض، وتلك هي المرتكزات الذي انبنت عليه المقاربة التداولية (الغزاوي، 2019، صفحة 31)

إن المتأمل في ثنايا الكتاب يلمس مدى اهتمام صاحبة بمبدأ الغرض من التلفظ، وإنتاج اللغة، وهو قرينة معنوية تسهم، وتساعد في تحديد وظيفة الأدوات في التركيب اللغوي محققة مقاصد الكلام، وبهذا المعنى فاللغة ليست أشكالا فقط قائمة بذاتها إنما قناة ترتبط بالمرسل، والمتلقي للخطاب، والسياق، ومراعاة الظروف، والمواقف المحيطة بالكلام من إنتاجه إلى ما يمكن أن يحققه من تأثيرات على السامع. (بوجادي، 2001، صفحة 135)، قال المصنف في باب التصريف مشيرا إلى أهمية الاستعمال :

" هذا الذي قاله الزجاجي صحيح إلا أن مثل هذا لا يجعل لغة ،إنما يسمى لغة ما كان مستعملا في الكلام " (البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل، 1977، صفحة 392)،وكذا في باب مواضع "إن" حين بيّن موقع السياق في تحديد معاني "إن" (البطليوسي، السابق، 1977، صفحة 366) كما يقول في باب ما يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال:

"اعلم أن كل اسم علم معرفة تصفه بـ "ابن"، وتضيفه إلى اسم علم معرفة فإنك تحذف منه التنوين ."قال ابن السيد معقبا على هذه المسألة :

" ...والصواب أن يقول "إذا وقع ابن مفردا صفة لمفرد مكبر غير مصغر بين علمين ،أو لقبين حذفت ألفه في الخط لكثرة الاستعمال" (البطليوسي، السابق، /، صفحة 338) .

ويقول أيضا في باب دلالة الجزاء بـ"كيف تكن أكن":" فإنه عموم خرج مخرج الخصوص لأن المخاطب يعلم أنه لا يجوز، ولا يمكن أن يكون على جميع أحواله من صحة ،وسقم، وحياة و موت، وإنه إنما يشترط أن يكون على حاله فيما يمكن،كما أن الإنسان إذا وعد صاحبه أن يجيئه ثم عاقه عن ذلك عائق من مطر، أو مخافة عدوى، أو مرض لم يسم مخلفا، ألا ترى أن القائل إذا قال:

متى تخرج أخرج ، فإنما يقع شرطه على ارتفاع العوائق، واتصال السلامة (البطليوسي، السابق، صفحة 388) .فقد تأتي دلالة "كيف" استفهاما على الحال كقولك: كيف تصنع معه؟، واستفهاما على نفسك،كيف أصبحت؟ وتأتي بمعنى التعجب قولك كيف تتأخر على أداء واجبك.وقد يخرج إلى معاني الالتماس، والدعاء من منظور تداولي .

إن مبدأ التعاون القائم بين المتكلم، والمتلقي يقوم على تحقيق الفائدة، وهو مبدأ غرايس الذي يتطلب وضوح العبارة ، وحمل الكلام على ظاهره، وأحيانا يحمل على التأويل للوقوف على المضمر من الكلام، وكثيرا ما تجنح العربية للمجاز، فقد ألف العربي، واعتاد على فهم وتفهيم المتلقي بهذا العرف اللغوي البلاغي، وهي الفرضية التي انبنت عليها التداولية بما اصطلح عليه غرايس بالاستلزام التخاطبي أو الحواري، ففي مسألة نصب الفعل بعد الفاء، ويسمى جوابا في الأمر والاستفهام، والتمني، وقد سمي جوابا لأن فيها شروطا متضمنة معنوية غير ملفوظ بها، فاحتاجت إلى أجوبة كما احتاج الشرط اللفظي، وكان الشرط فيه موجودا عن طرق المعنى، وهذه العلّة قد نصّ عليها النحويون، وفهمها مستعملوا اللغة، ومن ملامح تداول الحروف ما تخرج فيه هل الاستفهامية لمعاني سياقية دالة إما على التوبيخ والتقريع، وقد توسع المؤلف في بسط معانيها لا يسع المقام لذكرها . (البطليوسي، السابق، الصفحات 342-353).

كما أنه أفرد مبحثا لدلالة "ما" مبينا،و موضحا استعمالها النحوي، والمعاني التي يوجهها السياق فمنها ما يفيد التعجب، والتمني، وقد تأتي بمعنى الذي، ومنها ما يفيد الشرط، وغيرها من الدلالات السياقية التي تحملها الأداة "ما"، والقصد الذي يريده المتكلم .

إن الوقوف عند محور المعنى المقصود يعدّ القاسم المشترك بين البعدين الدرس النحوي العربي من جهة، والملمح اللساني التداولي من جهة أخرى، ولذلك أجهد نحاتنا في المشرق، والمغرب، وفي بلاد الأندلس أيضا توظيف كل الوسائل المحيطة بالعملية التواصلية انطلاقا من ضبط الكلمة، ومعرفة حكمها الإعرابي، وأهم التأويلات التي يمكن أن تحيل المتلقي إلى فهم القصد الذي قد لا يريده المتكلم، وهذا ظاهر في مقولاتهم النحوية المبثوثة في مدوناتهم عبر مختلف العصور .و يحضرني قول تمام حسان في هذا الشأن حين قال:

"إن الفائدة ، والصواب،و أمـــن اللبس حيث توضع ثلاثتهـــا في صورة مبدأ عام يحكم كل نشاط قام به النحاة" (العربية، تمام حسان ، 1980، صفحة 128.) .

من هنا يمكن القول إن المقولات النحوية المبثوثة في كتاب إصلاح الخلل ،و غيرها من المؤلفات تعزز هذا البعد،و الملمح التداولي من خلال اهتمام صاحبه بفكرة توصيل القصد للمتلقي ،و تشديده على المتكلم العارف بقوانين، ومعايير اللغة بذلك يقول مشيرا إلى أهمية أمن اللبس :

"إن في لغة العرب أشياء لم يوضع لها صيغ تختص بها ،و لا يبطل ذلك أن تكون موجودة لأن وجود الشيء ليس بوجود اسمه،إنما بوجوده أن يكون حقا في ذاته،و قد وجدنا النصب في التثنية و الجمع قد اشترك مع الخفض،و لم يوضع له لفظ مفرد به، و لم يكن له دليل على أنه ليس موجود فإن قال قائل"فلم كان اشتراك فعل الحال مع المستقبل أولى من اشتراكه مع الفعل الماضي ،فقيل: إنما كان اشتراكه مع المستقبل أولى من الماضي لأنه معرب مثله،و كل واحد منهما تلحقه الزوائد الأربع و من طريق النظر أن الفعل الماضي معدوم و فعل الحال موجود فهما متضادان، والفعل المستقبل ممكن ،والممكن أقرب إلى الموجود من المعدوم " (البطليوسي، اصلاح الخلل، 1980، الصفحات 94-95).

لقد أجمعت المدونات التراثية على أن صناعة النحو ليست من صناعة الجدل ،وإن كان بين الصناعتين مناسبة من بعض الجهات فعلم النحو قبل أن يكون طريقة كلام العرب في تصرفه على رأي ابن جني، فهو أيضا ليس أيضا عصمة اللسان من الوقوع في

اللحن،كما هو شائع في المصنفات النحوية، وهو أيضا في رأي نحاة الأندلس استعمال ،و طرائق توصيل المعاني و المقاصد، فالنحو إنما هو الوقوف عند طبيعة اللغة، والغاية من إنجازها، والهدف من التواصل بها، وعلاقة كل ذلك بشتى علوم العربية ،وأيضا علاقتها بالمواقف و الأحوال المصاحبة. (حمام، الملامح التداولية في النحو العربي ، 2014، صفحة 94)

إننا نلمس من هنا ذلك التشابك الذي ينظر إليه من مبدأ أن القصدية لا يمثلها الوضع اللغوي ، ولا القوانين المعيارية التي حددها النحاة فحسب إنما الاستعمالات غير اللغوية التي تحيط بالعملية الإبلاغية، والظروف، والمواقف التي يكون عليها كل من المتكلم و المتلقي للنصوص،و التراكيب اللغوية حيث يتجاوز الوضع اللغوي تلك القواعد لتحقيق الأغراض البلاغية (بلاشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان ، 2007، صفحة 55).

إن النزعة المعيارية التي اتصف بها مشروع النحو العربي فرضت على نحاة الأندلس إعادة استقراء المقولات النحوية الواردة من المشرق وذلك بالمزاوجة بين البنى التركيبية، والخصائص المقصدية، والظروف المقامية التي تنتج الكلام، مع العناية بالمتكلم،و المتلقي،وكذا موضوع الكلام لتحقيق الكفاية اللغوية، والوقوف عند الهنات التي وقع فيها أبو القاسم الزجاجي للوصول إلى الملفوظ المقصود من الدلالة النحوية سواء ما ورد عند السهيلي في نتائج الفكر، أوفي شرح الأعلم الشنتمري لكتاب سيبويه، أو ما ورد عند البطليوسي مستأنسا بما ترتكز عليه التداولية اللسانية التي أرسى دعائمها غرايس، وأوستين ،و سيرل وغيرهم ،مما يدل على بعد نظرهم،و علو كعبهم في تحليلهم للنصوص اللغوية، كمبدأ التضمين، والتقديم ،والتأخير،و كذا التأويل، والتقدير ففي مسألة دلالة "ما" في قولك:

"ما دعا زيدا إلى الخروج، "فما" هنا بمعنى الاستفهام ، أيّ شيء دعا زيدا إلى الخروج قال المفسر معقبا على هذا التخريج معتمدا على قصد المتكلم تفهيم السامع ،فقد تِؤول "ما" على النفي،و ذلك برفع "زيد" ما دعا زيد إلى الخروج .و ذلك وفق المقام ،و القصد الذي أراده المتكلم . (البطليوسي، اصلاح الخلل ، 1977، الصفحات 102-103)،.

و خلاصة القول فإن النحويين كانوا يصدرون في منهجهم الوصفي للظواهر عن القوانين، والضوابط المطّردة، والتي تجمع بين الجوانب التركيبية من جهة، والجوانب الاستعمالية من جهة أخرى ببعدها التداولي، وغايتهم بذلك كله وصول الرسالة واضحة بعيدة عن كل لبـــس، وإبهام. (سيبويه، الكتاب ، 1977، صفحة 389/2) ففي باب إعراب ما لا ينصرف قال: وعلة ذلك يعود في نظرهم إلى قلة الاستعمال، والممارسة لثقله على اللسان مما يسهم في تعطل التواصل بين المتخاطبين فالمتكلم لا يستطيع أن يفصح عن مقصوده و المخاطب غير قادر على التفاعل مع الكلام، و في المعنى أشار البطيلوسي بقوله:

"فهذا ليس لغة، وإنما ما كان مستعملا على الألسنة في الكلام، وأما ما ينفرد به الشعر فهو ضرورة ،وما جاء في باب بدل الغلط وهو " شيء يتعمده المتكلم، ويقصده، ويريد بذلك المبالغة، وأكثر ما يستعمله الشعراء ". (البطليوسي، السابق، الصفحات 130-131) .وقد حذا حذو ابن السيد أبو القاسم السهيلي في تقديم جوانب التأويل،و في ضبط الحركة الإعرابية، وتفسيرها وفق ما يقصده المتكلم و يصل إلى السامع ،قال:

-"ألا ترى أن كل من يقول: "سلام عليكم"إنما يريد أن يشعر السامع بأنه مسلم، ومحيّ، فالسلام صادر منه لأنه في معنى التحية، وليس كذلك إذا قلت:"سقيًا، وجـدعًا لأن المتكلم بها ليس بساق، ولا جـادع، ولا عـاقر،و إنما هو طـالب من الله هذه الأشياء فهي في حكم المطلوب بالدعاء ويجوز الرفع تأويلا إذا كان المتكلم بها يريد أن يجعل لنفسه حظا في هذه المعاني" (السهيلي، نتائج الفكر ، 1980، صفحة 412) .

في هذا المقام نشير إلى أن نحاة الأندلس و في مقدمتهم ابن السيد البطليوسي إلى أن علم النحو ليس مجرد قوانين تضمن سلامة اللغة من اللحن، إنما هو كما يرى مجموعة المرتكزات المحيطة بعملية التواصل اللغوي التي هي الكفيلة بتحديد المقاصد التي يدركها كل من المتكلم،و المتلقي للخطاب .

لقد أدرك المصنف كغيره من المشتغلين بالدرس اللغوي أن النحو إنما هو نشاط يدرس علاقة المتكلم، و طرائق استخدام العلامات اللغوية بنجاح وذلك بالاعتماد على المناظرة المبنية على جوانب تداولية، وعلاقات استدلالية حجاجية قائمة على دعاوى علمية محددة والاعتراضات التي تتلقاها، وكذا الجوانب التخاطبية التعاملية القائمة على التبليغ اللغوي،و التواصل مراعيا في كل الأحوال ظروف انجاز الخطاب .يقول في باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمع موضحا هذا المعنى حين ذكر صاحب الجمل قوله:

" ضربت رؤوس الزيدين"، فتجمع، و رأسيهما فتثنى قال :

"... لقد أسقط الزجاجي لغة ثالثة ،و هي أن من يفرد فيقول:ضربت رأس الزيدين اتكالا على فهم السامع أن نفسين لا يكون لهما رأس واحد ،و قد استدل على صحة ذلك قراءة من قرأ قوله تعالى (فبدت لهما سوأتهما)على إفراد السوءة.

من خلال النصوص،و المقولات السابقة يتعين من المصنف في تحليله، وتخريجه للقاعدة النحوية استمالة قلب السامع، فاعتمد على التأويل، أوما اصطلح عليه عند التداوليين بالافتراض المسبق ،و هي استراتجية تسهم في تبليغ السامع القصد (أرمينيغو، 1986، صفحة 62) ، منها قوله :

"ضربت رأس الزيدين" ، أي أنه من الطبيعي ألا يكون لنفسين رأس واحد. (البطليوسي، إصلاح الخلل، 1980، صفحة 337) لذلك نشير إلى أن نحاة الأندلس من خلال ما وضعوه في مصنفاتهم على كتاب الجمل ،و إصلاح الخلل على وجه الخصوص قد أدرك مصنفه أهمية وصف خصائص اللغة، وتفسير ظواهرها الإبلاغية لا يقوم إلا على مبدأ الاستعمال الفعلي، لاالقاعدة النحوية ،فقد ذكر أن ما تكلمت به العرب هو الأصل ،و أن القياس إذا أشار إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على غير قياس غيره فدع ما كنت عليه،و في السياق يقول معقبا على الزجاجي في باب "حتى": حين قال:

" إذا كان الفعل منفيا غير موجب لم يجز فيما بعد حتى إلا النصب.فعقب المصنف بقوله : "إن الرفع لا يصح إلا في الإيجاب ،و أن الأصل الذي بنى عليه أبو القاسم السهيلي ضعيف لأن هناك عوامل، وظروف أخرى تمنع الرفع،كما ذهب الأخفش أن الرفع في النفي جائز، وقالت به العرب، وهو مستعمل.إنما نتكلم ما تكلمت به العرب و لو على غير القياس (البطليوسي، إصلاح الخلل، صفحة 259) . وقد أشار إلى هذا الملمح التداولي السهيلي أيضا حين تعرض لعمل الحروف الناصبة، والجازمة للمضارع مقدما الاستعمال على القياس فقال:

"و نقيس على ذلك ما تقدم لام التوكيد،و تركهم لإعمالها في الجملة ،مع أنها لا تدخل لمعنى في الجملة فقط،بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها ،هذا هو الأصل فيها حتى إنهم ليذكرونها دون القسم فتشعر المخاطب بالبمين" (السهيلي، نتائج الفكر ، 1986، صفحة 192.)

من خلال النصوص السابقة يتعين اهتمام الأندلسيين كغيرهم من النحاة بتقديمهم الاستعمال عل القياس ،و اهتمامهم بالمخاطب و الظروف التي يتلقى فيها المخاطب اللغة ،و هكذا يتشابك الملمح التداولي المعاصر بالمقولات النحوية،و البلاغية المبثوثة في مصنفات التراثيين الذين تنبهوا إلى علاقة الدلالة النحوية بالمعاني، و الاهتمام بالملمح الذي يريده المتكلم، من هنا كانت فلسفة التداولية تقوم الاعتداد بالأدوات الإجرائية التي تنير لنا إعادة قراءة التراث اللغوي،و النحوي على وجه الخصوص ،و الوقوف على علم استعمال اللغة بربط العلاقات التخاطبية بين المتخاطبين ،وفهم تعابير اللغة. (بركلي، مقدمة في علم الدلالة و التخاطب، 2013، الصفحات 16-17).

لقد فهم نحاتنا الغاية من وضع قوانين اللغة التي تضمن لها السلامة، و أن يخضع المتكلمون لها أثناء التواصل إلا أنهم نظروا إلى التراكيب المنجزة على أنها تقوم على مفاهيم بنيت عليها العربية قبل ظهور تلك القواعد، لأن العربي لم يكن بحاجة إليها بل كان يتواصل مع غيره بالسليقة، و بعفوية،فكان يرفع الفاعل، دون أن يعلم سبب ذلك .وكذا ينصب دون الوقوف عند سبب النصب،و هكذا

وإذا أجزمنا أن المقاربة التداولية وليدة المناهج اللسانية المعاصرة إلا أننا نؤمن بأن جذورها مبثوثة في الفكر العربي دون تنظير، ولا تقنين من خلال ما استعرضه العلماء من خلال أبواب البلاغة، من تقديم ،و تأخير ،و حذف،و تضمين، وخروج الأساليب عن معانيها الحقيقة لأغراض يقصدها المتكلم ،كما أنهم أدركوا أن الوضع اللغوي وحده لا يمكن أن يحقق القصدية إلاّ يتضام كل ما يحيط بالعملية التواصلية من ظروف غير لغوية استندوا عليها للوصول إلى الغاية.و أن النظام المعجمي،و التركيبي ،و الدوال الوضعية تحتاج إلى إجراءات سياقية تزيل اللبس،و تقر الدلالة المرادة ،يقول ابن السيد في باب" ما يذكر على معنى و يؤنث على آخر":

"و الأصبع إذا أردت الجارحة أنثت،و إن أردت به الأداة ذكّرت،و الأضحى إذا أردت الذبائح أنّثت،و إذا ذهبت به إلى اليوم ذكّرت . والناب إذا أردت به الضرس، والسيد من الناس ذكّرت، وإذا أردت به الناقة المسنة أنّثت، والسماء إذا أردت به التي تظل الأرض أنّثت و إذا أردت السقف ذكّرت."

من خلال ما تقدم فإن تذكير، وتأنيث الكلمة المعجمية يخضع دوما للمقام، والقصد لدى المتكلم مع العلم أن المخاطب على بيّنة من ذلك حتى يتحقق التواصل .

كانت هذه الإشارات، والتأويلات تتكئ على فلسفة لغوية رصينة تتجاوز أبحاثها بما يتعلق بالمعنى، والإبلاغ، واكتساب مهارة التواصل فتبرز بذلك دور المتكلم في صياغة الخطاب، وإنتاجه، ودور المتلقي في العملية الكلامية نلمس ذلك من خلال ما أوردته من مقولات نحوية فنحاة الأندلس كغيرهم لم يتناولوا البنية اللغوية مستقلة عن ظروف الاستعمال المختلفة ،فقد أشاروا للمتكلم،و أحواله و ظروفه المقامية في تحديد حركة الكلمات إعرابيا،كما نجدهم أيضا قد أشاروا إلى قيمة المخاطب،و ذلك بخصوص تحقيق الفائدة التي هي مدار البحث،و ما يحرزه من منفعة .

5.خاتمة:

وخلاصة القول لا بد من أن نشير إلى أن ما تعرض له هذا المقال من توصيف بعض الملامح التداولية في مقولات علمائنا الذين كانوا لا ينظرون للغة على أنها مجرد تراكيب،و قوالب لا تهتم إلا بضبط، وسنّ القوانين التي تصون اللسان من الفساد فقط إنما أيضا الاعتماد على مظاهر العلل، والعوام الشائعة عند الدارسين، بل كان اهتمامهم، ونظرتهم مرتبطة بالجوانب الوظيفية، والاستعمالات التي تستحضر شروط التخاطب مع ظروف المقام، وأحوال المتخاطبين لتحقيق الكفاية في تعليم القواعد المحاطة بالجوانب غير اللغوية من منظور أن اللغة إنما هي نشاط إنساني يتفاعل مع محيطه، وأننا لا نستبعد ملامح تداولية أخرى تناولتها تلك الكتابات التراثية في لغتنا العربية لا يسع المقام لتفصيلها،و هي تحتاج إلى مزيد من البحث الدقيق لاستقرائها،و لما الاستفادة منها.

قائمة المراجع :

1-ابن جني. (د.ت). الخصائص. لبنان: دار الكتاب العربيط3،،بيروت.

2-ابن خلدون،المقدمة ،ط6،دار الفكر للنشرالقاهرة2013.

3الحاج صالح. (2007). بحوث و دراسات في اللسانيات العربية. مجلة منتدى الأ ساتذة /الجزائر .

4-الغزاوي. (2019). الدرس التداولي في الفكر العربي . مجلة أبوليوس /سوق أهراس الجزائر .

5-الفتح بن خاقان. (د.ت). قلائد العقيان. مصر : المكتبة العتيقية /ط1.

6-أمبريتو إيكو، و تر سعيد بن كر. (2000). التأويل في السيميئيات التفكيكية،ط1،. المغرب: المركز الثقافي العربي .

7-بوجادي. (2001). في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم ،ط1. الجزائر.

8-حافظ اسماعيل. (2014). التداوليات،علم استعمال اللغة ،ط2،. الأردن : عالم الكتب .

9-زهير بوخيار. (2020). ملامح التداولية في النحو العربي عند سيبويه و ابن جني-دراسة تحليلية في المفاهيم . مجلة علوم اللغة /جامعة الوادي .
10-طالب بن عثمان. (1986). البراغماتية و علم التراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربية. الملتقى الدولي الثالث تونس ،
11-محمد الصبيحي. (2007). اللسانيات التداولية ،و أثرها في تعليمية اللغات . مجلة منتدى الأستاذ/ قسنطينة .
12-محمد حمام. (2014). الملامح التداولية في النحو العربي . مجلة كلية الآداب السعودية ، 94.
13-مسعود صحراوي. (2005). التداولية عند العلماء العرب. الأردن ،ط1،: دار الطليعة للطباعة .
14-مفتن فيصل. (2006). التداولية في النحو العربي . مجلة أبحاث ميسان البصرة .
15-مقبول إدريس. (2004). البعد التداولي عند سيبويه و ابن جني . مجلة عالم الفكر ، 245.
16-يوسف نجعوم. (2000). البعد التداولي في بنية الخطاب الأدبي. مجلة العلوم الاجتماعية ع/2 ، الجزائر .
17-البطليوسي. (1977). اصلاح الخلل . العراق:،ط1، منشوراة وزارة الثقافة العربية .
18- سيبويه الكتاب،تح عبد السلام هارون،مطبعة الخانجي ،القاهرة،1984،
19-ناصر المبارك،الظاهر اللغوي في الثقافة العربية،ط1،المؤسسة العربية للدراسات ،لبنان،2004.
20-طه عبد الرحمن ،في أصول الحوار و تجديد علم الكلام،ط1،الدار البيضاء،المغرب .2000.